واقع الفقر في العراق في ضوء اهدف التنمية المستدامة
التحديات والحلول

المدرس المساعد رشا جبار معارج
المديرية العامة للتربية في ميسان

الملخص:

يعد القضاء على الفقر بكافة انواعه يمثل هدفاً انسانيا كونه يمثل تحدياً يواجه جميع المجتمعات الانسانية على الطلاق ، لذلك جاءت التنمية المستدامة بأهدافها السبعة عشر لتحقيق النهوض بالواقع الانساني .ويمثل القضاء على الفقر جوهر التنمية المستدامة و روحها كونه يسهم في تحرير الانسان ويصون كرامته . يهدف هذ البحث الى التعرف واقع الفقر في العراق ومقدار ما تم تحقيقه في هذا المجال ، فضلاُ عن الكشف التحديات التي تحول دون بلوغ الهدف المنشود ووضع مجموعة الحلول التي يمكن ان تسهم في تحقيق القضاء عليه . توصلت الدراسة الى ان العراق ما يزال حتى ساعة كتابة البحث لم يتمكن من القضاء الفقر ، وان هناك تحديات كثيرة تعترض طريقه يأتي في مقدمتها الخلافات السياسية والعنف الذي اخذ يعصف بالمجتمع فضلا عن الاخفاق الحكومي في وضع برامج واستراتيجات رائدة تسهم تحقيق ذلك . لذا فأن الامر يتطلب تبني الاستراتيجية الموضوعة من قبل الحكومة السابقة للمدة من ٢٠١٨ –٢٠٢٢ ، كونها الافضل من وجهة نظر الباحثة لشموليتها وضرورة تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي واشراك القطاعات الاقتصادية الاخرى فيه ، فضلاً عن اشراك القطاع الخاص ليكون عاملاً اضافيا في خلق فرص عمل جديدة.

الكلمات المفتاحية: (واقع الفقر، اهدف التنمية المستدامة).

The reality of poverty in Iraq in light of the goals of sustainable development

Challenges and solutions

Rasha Jabbar Maarej

General Directorate of Education in Maysan

Abstracts:

The eradication of poverty in all its forms represents a humanitarian goal, as it represents a challenge facing all human societies on a divorce. Therefore, sustainable development came with its seventeen goals to achieve the advancement of human reality. The eradication of poverty represents the essence and spirit of sustainable development, as it contributes to the liberation of man and preserves his dignity. This research aims to identify the reality of poverty in Iraq and the extent of what has been achieved in this field, as well as to reveal the challenges that prevent the achievement of the desired goal and to develop a set of solutions that can contribute to achieving its eradication. The study concluded that Iraq is still, until the time of writing the research, unable to eradicate poverty, and that there are many challenges that stand in its way, foremost of which are political differences and violence that is ravaging society, as well as the government's failure to develop pioneering programs and strategies that contribute to achieving this. Therefore, the matter requires adopting the strategy set by the previous government for the period from ٢٠١٨-٢٠٢٢, as it is the best from the researcher's point of view for its comprehensiveness and the need to diversify the sources of GDP and involve other economic sectors in it, as well as involve the private sector to be an additional factor in creating new job opportunities.

Keywords: (the reality of poverty, the goals of sustainable development).

المقدمة:

تعد التنمية المستدامة من الموضوعات المهمة التي اخذت تهتم بها جميع دول العالم ، ووافقت على تبنيها في عام ٢٠١٥ والسعي لتحقيقها اهدافها السبعة عشر في عام ٢٠٣٠ . وتمثل التنمية المستدامة مهمة انسانية عالمية تهدف الى تحسين حياة الانسان وصيانة كرامته ، و بما يضمن حقوقه من الموارد الطبيعية المتاحة وحقوق الاجيال القادمة. ويأتي في مقدمة الاهداف التي تم وضعها في سلم اهداف التنمية المستدامة الفقر بعده ظاهرة تعاني منها اغلبية المجتمعات ،وقد يؤدي انتشارها الى مشاكل ربما يهدد بقاء الدول نفسها .

يعد العراق من الدول التي سارعت بتبني التنمية المستدامة والسعي لتحقيق اهدافها في عام ٢٠٣٠ الهدف ، الا انه ما يزال يتعثر في ذلك تحقيق أي من اهدافها ومنها القضاء على الفقر على الرغم الوضع الاقتصادي الذي تحسن بسبب ارتفاع اسعار النفط ، ووجود استراتيجيات سابقة وضعتها الحكومات العراقية للتخفيف من الفقر .

مشكلة البحث :

ما من شك ان تبني العراق لمبادئ التنمية المستدامة يمثل خطوة نوعية مهمة طالما انها تهدف الى تحقيق الى حل جميع المشاكل التي تواجه المجتمع ، ومن بينها الفقر الذي يعد من ابرز المشاكل التي تعصف بالمجتمع . ويأتي موضوع الفقر من بين اهم اهداف التنمية المستدامة لدرجة انه اعطي الصدارة من بينها لذلك تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الاتي : (هل تمكن العراق على ضوء تبنيه لأهداف التنمية المستدامة من القضاء على الفقر والتغلب على التحديات التي تواجهه في ذلك ؟).

فرضية البحث :

تتمثل فرضية البحث بأن العراق ما تزال تواجهه جملة من التحديات اسهمت في تراجع تحقيق هدف التنمية المستدامة الاول الا وهو الفقر الامر الذي يتطلب مجموعة من الرؤى والتصورات التي يمكن ان تساعده في تحقيق ذلك .

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق عدة اهداف هي:

١- التعرف على التنمية المستدامة من حيث مفهومها واهدافها ومبادئها ، على الفقر ومؤشراته في ضوء متطلبات التمية المستدامة .

٢- الكشف عن واقع الفقر في العراق ، ومقدار ما تحقق من انجاز هذا الهدف في العراق وفق متطلبات التنمية المستدامة .

٣-تسليط الضوء على المحددات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في مجال الفقر ، ووضع مجموعة من الرؤى او التصورات التي يمكن ان تسهم في التخفيف من حدته على اقل تقدير في العراق و تحقيق اهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٣٠ .

اهمية البحث :

لما كان الفقر مشكلة مستعصية تطال نسبة كبيرة من سكان العراق على الرغم من الموارد الطبيعية التي يمتلكها والوفرة المالية ، فأن تكمن اهمية هذا البحث كونه يمثل اداةً مهمة لصناع القرار في معرفة ما احرز من تقدم في مجال التخفيف من حدة الفقر التنمية المستدامة ومعرفة التحديات التي تواجه ذلك والحلول المقترحة لها .

منهج البحث :

اعتمدت الباحثة على مناهج عدة لتحقيق هدف البحث منها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي .

حدود البحث :

تمثلت حدود البحث المكانية بدولة العراق العراق فلكياً بين خطي طول (٨٤ ٣٨° – ٤٥ ٤٨°) شرقاً اي انه يمتد على (١٠) خطوط طول ما ادى الى اختلاف بسيط في الوقت بين شرقه وغربه، في حين يقع بين دائرتي عرض (٥ ٢٩° – ٢٢ ٣٧°) شمال خط الاستواء خريطة (١)، اما الحدود الزمانية فقد امتدت من عام ٢٠١٥ الى عام ٢٠٢٢.

خطة البحث وهيكليته :

لغرض تسهيل دراسة البحث قسمت الباحثة بحثها على اربعة مباحث مع مقدمة شاملة :

المبحث الاول : التأصيل النظري للتنمية المستدامة .

المبحث الثاني: الفقر في العراق في ضوء اجندات التنمية المستدامة .

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه القضاء على الفقر في العراق .

المبحث الرابع : الحلول التي يمكن من خلالها القضاء على الفقر .

خريطة (١)

الموقع الجغرافي للعراق

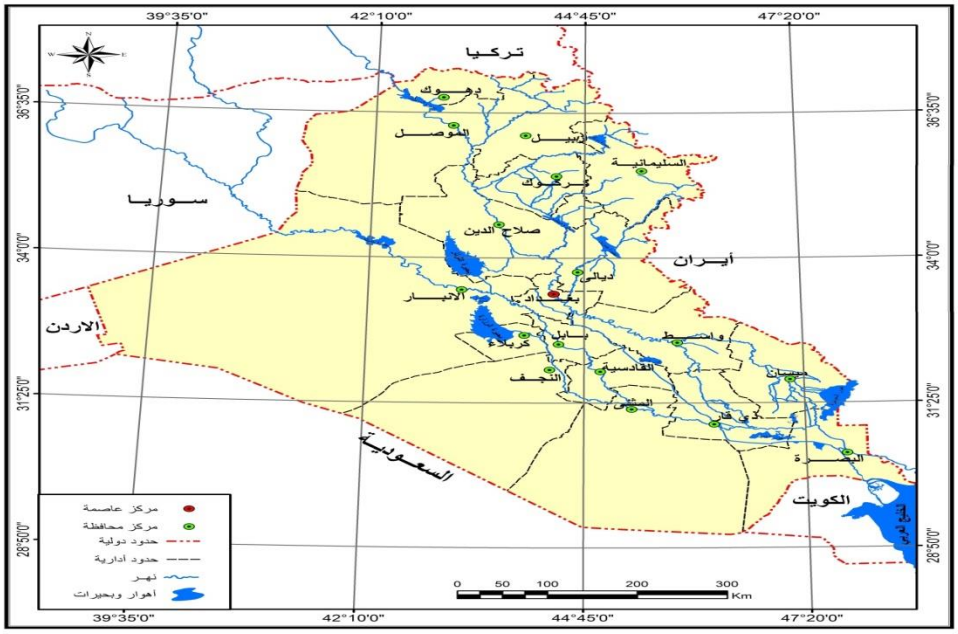

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيأة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط، خريطة العراق الادارية بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ ، ٢٠٠٧.

المبحث الاول : التأصيل النظري للتنمية المستدامة والفقر

لغرض تسهيل دراسة هذا المبحث سوف يتم تقسيمه على النحو الاتي :

١- مفهوم التنمية المستدامة

جاء مفهوم التنمية المستدامة ضمن تشكيلة من المفاهيم الجديدة مثل المجتمع المدني ، الاقتصاد الجديد ، الحكم الرشيد ، وقد نشأت هذه المفاهيم في سياق موجة العولمة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما تثيره من ردود أفعال على كافة المستويات .

لقد كثر استعمال مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر وأول من اشار اليه بشكل رسمي هو تقرير (مستقبلنا المشترك) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة سنة ١٩٨٧ وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الاول سنة ١٩٨٣ برئاسة (برونتلاند) رئيسة وزراء النروج وعضوية (٢٢) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم [١].

وقد جاء في قاموس اكسفورد السياسي الدقيق انها (مجموعة متنوعة من المبادئ المحددة بخاصة مسؤوليات صناع القرار إذ تتسم هذه المبادئ بالشفافية المطلقة)[٢].

اما بيزي (pezzey) فيعرف الاستدامة (بانها منفعة غير منخفضة لعضو المجتمع لمن عام قادم ويمكن ان يلاحظ ، ان هذا المفهوم يشير الى المنفعة مع مسار الزمن)[٣].

اما مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (الذي عرف بقمة الارض) المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢ ، فكان مهمتها بشكل بارز في مسيرة تطور الوعي الدولي بالصلات القائمة بين السكان و البيئة والتنمية استناداً الى مفهوم التنمية المستدامة التي احكمت صياغتها قبل عدة سنوات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . وقد عرفت التنمية المستدامة في هذا المؤتمر على انها (ضرورة انجاز الحق في التنمية ، اذ تحقق على نحو متساوي كلاً من الحاجات التنموية والبيئية للآجيال الحاضرة والمستقبلية)[٤].

وعُرِفتْ من عبد السلام أديب انها (الحصول على الحد الاقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها)[٥].

ويمكن القول ان التنمية المستدامة تلبية احتياجات الانسان الضرورية وتعزيز العدالة في توزيعها دون المساس بمستقبل الاجيال القادمة ، واكتسبت التنمية المستدامة اهمية اكبر من خلال تبني الامم المتحدة لها ، وهذا ما جعل الدول العربية تعيرها اهتماماً كبيراً لما لها من اهمية كبيرة في تعزيز العدالة والمساواة بين الناس .

٢- مبادئ التنمية السياسية

لما كانت التنمية المستدامة توصف بانها عملية مستمرة توفق بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فأن اهم هذه المبادئ هي:

أ- المبادئ الاقتصادية : تنطلق نظرية التنمية المستدامة من التزام اساس لتلبية الحاجات الاساسية للسكان المتزايدين في البلدان النامية ، خاصة الفقراء في شتى انحاء العالم [٦] ، ويتم ذلك عن طريق تبني (سياسات تجديد رأس المال البشري والهياكل الاساسية وسياسات تعميق التنوع في القاعدة الانتاجية المحلية) ، اذ يجب توفير البنى الاساسية للاستثمار والنمو وتقليص كلفة الانتاج والتي ستؤدي حتماً الى زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي في نهاية الامر[٧].

ب-المبادئ الاجتماعية : ويقصد بهذه المبادئ هو امكانية اتاحة الفرصة للناس للمشاركة الكاملة في القرارت والاليات التي توجه حياتهم ومصيرهم ، وان لا تصاغ هذه القرارات في غيابهم من دون ان يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم وطموحاتهم[٨].

ت-المبادئ البيئية : يعد عنصر البيئة من أهم عناصر التنمية المستدامة ، اذ كانت البيئة والاعتبارات البيئية مهملة ومغيبة ليس في التخطيط التنموي فحسب بل في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي[٩] .

خلاصة القول يجب ان لا تكون التنمية المستدامة مضعفة لقدرة البيئة مستقبلاً بتوفير مستلزمات النشاطات الاقتصادية للأجيال والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظام دعم الحياة .

٣-الاهداف العامة للتنمية المستدامة

يمكن ان نجمل الاهداف العامة للتنمية المستدامة بالاتي[١٠]:

أ- تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية الحياة للسكان على مستوى الحضر والريف بشكل نوعي لا كمي .

ب- احترام البيئة الطبيعية عن طريق اقامة العلاقة وتوطيدها ما بين السكان والبيئة ليتحقق التكامل والانسجام بينهما .

ت- خلق الوعي الكامل لدى السكان بالمشكلات القائمة والتي يمكن ان تحدث مستقبلاً من خلال مشاركتهم في ايجاد الحلول الناجعة لها .

ث- العمل على تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية بشكل عقلاني من خلال النظر الى الموارد على انها قابلة للنضوب ومحدودة والسعي لتوظيفها بالشكل الامثل .

ج- السعي الدؤوب لربط التكنولوجيا بالمجتمع والعمل على توعية السكان بأهميتها في مختلف المجالات الحياتية .

ح- السعي لاحداث التغيير المستمر والمناسب في حاجات المجتمع واولوياته

٤- مفهوم الفقر

تعد ظاهرة الفقر مشكلة من المشكلات المعاصرة التي تعاني منها الكثير من الدول ، وتبعا لذلك ظهرت في الواقع تعريفات كثيرة للفقر وهي تختلف من باحث لأخر ، ومن بيئة لأخرى ، الا انها تكاد تتفق على ان الفقر مرتبط ارتباط مباشر بإشباع الحاجات الاساسية المادية وغير المادية، لذا فهو حالة من الحرمان المادي وحرمان في الحصول على الخدمات التعليمية والصحية والسكن، وهناك من ينظر للفقر على انه التهميش والاقصاء وانتهاك حقوق الانسان [١١].

و يعرف الفقر بأنه حالة العوز المادي حيث يعيش الإنسان دون حد الكفاف ، ويتمثل بسوء التغذية والمجاعة حتى الموت، الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي والتعليمي والحرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات[١٢].

وعليه يمكن القزل ان الفقر ظاهرة تكون خارجة عن ارادة الانسان وقد تفرض عليه ، تسهم جعله يواجه صعوبات في تحقيق ما يحتاجه من مستلزمات الحياة الضرورية ،وقد ينتهي به الامر اللجوء الى اساليب قد تكون غير مشروعة من اجل توفيرها .

٥-الفقر في ضوء اهداف التنمية المستدامة

حظي الفقر بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة بأهمية كبيرة كونه يمثل دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية بيئة الأرض ومناخها، وضمان تمتع الناس في كل مكان بذلك ،

لذلك يرتبط ارتباطا مباشراً بالأهداف الاخرى وان تحقيقه يمكن ان ينعكس ايجابا على باقي الاهداف ، لذلك مثل الفقر الهدف الاول من اهداف التنمية المستدامة .

ينص الهدف الاول على القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان .

اما غايات هذا الهدف فأنها

أ- تتمثل بالقضاء على الفقر المدقع للناس اجمع ينما بحلول عام ٢٠٣٠ ، وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١.٢٥ دولار في اليوم .

ومؤشر هذه الغاية هو نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي من حيث الحضر والريف[١٣].

ب-تخفيض نسبة الرجال والنساء والاطفال من جميع الفئات العمرية الذين يعانون الفقر بجميع ابعاده وفقا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الاقل بحلول عام ٢٠٣٠ ، ومؤشر هذه الغاية هو نسبة السكان الذين يعيشون دون الخط الفقر الوطني بحسب الجنس والعمر[١٤] .

ت-تنفيذ نظم وطنية ملائمة للحماية الاجتماعية وتدابير للجميع ووضع حدود دنيا لها ،وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء وبحلول عام ٢٠٣٠ . ومؤشر هذه الغاية نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/نظم للحماية الاجتماعية ، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية ، كالأطفال، والعاطلين عن العمل ،المسنين ، الأشخاص ذوي الإعاقة، الحوامل، الأطفال حديثي الولادة ، وضحايا إصابات العمل، الفقراء والضعفاء[١٥].

المبحث الثاني :الفقر في العراق في ضوء اجندات التنمية المستدامة.

تحاول الباحثة في هذا المبحث التعرف على واقع مؤشرات الفقر في العراق ومقدار بالاعتماد على مجموعة من البيانات التي اصدرتها وزارة التخطيط وبعض المنظمات الدولية . وقبل الدخول في الموضوع تجدر الاشارة الى الفقر وعدم المساواة ينتشران عل نطاق واسع في العراق، ولم يكن للجهود المبذولة دوراً في معالجة هذه المشكلة سواء كانت على مستوى الحضر او الريف وان الازمات المتوالية التي تعرض لها العراق ممثلةً بانعدام الامن والاستقرار السياسي ودخول

تنظيم داعش الارهابي والازمة الاخيرة المتمثلة بحراك تشرين ووباء كورونا ادت الى تفاقم المشكلة و تآكل المكاسب المتحققة في مجال خفض الفقر(١٦).

والى جانب ظاهرة اتساع الفقر لا تتوفر فرص عمل لائقة لجميع العاطلين ، ويعد مستويات العمالة في العراق هي الادنى في المنطقة ،ففي عام ٢٠١٢ ، كانت هناك ٨٩% من الاناث و ١١% من الذكور في سن العمل خارج قوة العمل ، فيما يبلغ معدل النشاط الاقتصادي في قوة العمل حوالي ٤٢.٨% في عام ٢٠١٧ . وفي الواقع يواجه العراق ازمة فرص عمل كبيرة يمكن ان تؤدي به الى المزيد من عدم الاستقرار السياسي وانتشار العنف .اما معدلات البطالى فهي مرتفعة جدا ، اذ تشكل ما نسبته ١٦% او ما يقارب ٢.٥ مليون شخص(١٧) .

ولغرض الاحاطة بالفقر وفق اهداف التنمية المستدامة سوف يكون تناوله على النحو الاتي

١-المؤشر الاول: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي ، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي ، والموقع الجغرافي (حضر وريف).

وفق هذا المؤشر يبدو من الجدول (١) ان العراق سجل انخفاضاً واضحاً في تحقيق هذا الهدف ، فقد ارتفعت النسبة من ٠.٦ % في عام ٢٠١٧ الى ١٤.٥ % في عام ٢٠٢٠ ، بالنسبة للفقراء الذين هم بدخل ٣.٢٠ % دولار . والشيء نفسه بالنسبة للفقراء الذين هم بدخل ١.٩٠ دولار ، اذ ارتفعت نسبتهم من ٠.٧ في عام ٢٠١٧ ، الى ١.١% في عام ٢٠٢٠. وهذا مرده الى السياسات غير الناجحة المتبعة من قبل الدولة في معالجة الفقر .

جدول (١)

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي في العراق

السنة	الفقراء بدخل ٣.٢٠ دولار	الفقراء بدخل ١.٩٠ دولار
٢٠١٧	٠.٦	٠.٧
٢٠١٨	٠.٩	١

٢٠١٩	١٥.٥	١.٣
٢٠٢٠	١٤.٥	١.١

جمهورية العراق وزارة، التخطيط ،اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة العراق والعودة الى المسار التنموي٢٠٢١ ، تموز ٢٠٢١ ، ص٣٧.

٢-المؤشر الثاني: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر ما تزال نسبة السكان دون خط الفقر الوطني مرتفعة ، وهي تشهد في الوقت نفسه تبايناً واضحا من عام لاخر ، فبعد ان كانت نسبتهم في عام ٢٠٠٧ ٢٢.٤% انخفضت في عام ٢٠١٢ الى ١٨.٩% ثم عاودت الارتفاع لتصل الى ٣١.٧% في عام ٢٠٢٠ . جدول (٢) .

جدول (٢)

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني في العراق

السنة	نسبة السكان دون خط الفقر الوطني
٢٠٠٧	٢٢.٤
٢٠١٢	١٨.٩
٢٠١٤	٢٢.٥
٢٠١٨	٢٠.٥
٢٠٢٠	٣١.٧

جمهورية العراق وزارة، التخطيط ،اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة العراق والعودة الى المسار التنموي٢٠٢١ ، تموز ٢٠٢١ ، ص٣٧.

٣-المؤشر الثالث: نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/نظم للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطل ي عن العمل، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء

يلحظ من الجدول (٣) ان هناك تبايناً في هذا المؤشر بحسب السنوات ،اذ بلغت نسبته في عام ٢٠١٦ ٢.٥% ، وانخفضت الى ١.٧% في عام ٢٠١٧ ، ثم واصلت ارتفاعها حتى وصلت في عام ٢٠١٩ الى ٤.٣% على مستوى اجمالي السكان ، وهذا التباين يكون بشكل اوضح على مستوى نسب الذكور التي تشهد ارتفاعاً واضحاً في عام ٢٠١٩ لتبلغ فيه ٤.٩% . اما الاناث فقج حافظت تقريبا علة نسبتها طوال المدة المدروسة البالغة ٢.٣% ما عدا عام ٢٠١٧ الذي انخفضت فيه الى ١.٣% .

جدول (٣)

نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/نظم للحماية الاجتماعية في العراق

٢٠١٦			٢٠١٧			٢٠١٨			٢٠١٩		
ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
٢.٧	٢.٣	٢.٥	٢.١	١.٣	١.٧	٣.٧	٢.٣	٣	٤.٦	٢.٣	٤.٣

جمهورية العراق وزارة، التخطيط ،اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة العراق والعودة الى المسار التنموي٢٠٢١ ، تموز ٢٠٢١ ، ص٣٧.

٤- الفقر متعدد الابعاد

يعطي هذا المؤشر صورة حقيقية عن الفقر وعن الفقر المتقع ، وهو يستخدم ثلاثة مؤشرات لغرض قياسه وهي التعليم، والصحة ، ومستويات المعيشة ، وعند الرجوع للجدول (٤) نجد ان هناك تبايناً واضحا على مستوى المحافظات في الفقر لعام ٢٠١٨ ،وهي في عموم الحال مرتفعة ،فقد سجلت محافظة السليمانية نسبة ٢١.٤% لتكون بذلك اقل المحافظات ، في حين سجلت محافظة ميسان النسبة الاعلى بواقع ٦١.٤% .

اما الفقر المتقع في العراق فأنه يتباين على مستوى المحافظات ارتفاعاً وانخفاضاً ، اذ سجلت محافظتي البصرة وميسان النسبة الاعلى بواقع (٤.٥ ، ٣.١%) على الترتيب في حين مثلت محافظتي السليمانية وديالى النسبة الاقل وبواقع (٠.٢ ،٠.٤%) على الترتيب.

جدول (٤)

الفقر متعدد الابعاد في العراق لعام ٢٠١٨

المحافظة	الفقر	الفقر المتقع
السليمانية	٢١.٤	٠.٢
دهوك	٢٤.١	١
اربيل	٢٤.٤	٠.٧
كركوك	٢٧.١	٠.٧
ديالى	٣٠.٨	٠.٤
واسط	٣٤.٣	١.٩
بابل	٣٤.٦	٢.١
صلاح الدين	٣٧.١	٠.٦
بغداد	٣٧.٢	٠.٦
الانبار	٣٧.٨	٠.٨
نينوى	٣٨.٥	١.٥
ذي قار	٣٨.٨	٠.٣
النجف	٣٩.٥	٢
القادسية	٤٠.٦	١.٥
كربلاء	٤٤.١	٢.٤
البصرة	٤٤.٥	٤.٥
المثنى	٥٢.٢	٢.١
ميسان	٦١.٤	٣.١

جمهورية العراق ، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة ، ٢٠١٩ ، ص٣٦.

٥-نسب المشمولين بالرعاية الاجتماعية

يتضح من معطيات الجدول (٥) ان التباين في نسب المشمولين للرعاية الاجتماعية وما تزال تشهد ارتفاعاً خلال المدى ٢٠١٦-٢٠١٩ ، من ٢.٥% في عام ٢٠١٦ الى ٤.٣% في عام ٢٠١٩ على مستوى اجمالي الذكور والاناث . ويظهر من الجدول الى ان نسب الاناث هي الاقل بالمقارنة مع الذكور خلال المدة المذكورة .

جدول (٥)

نسب المشمولين الرعاية الاجتماعية في العراق

٢٠١٦			٢٠١٧			٢٠١٨			٢٠١٩		
ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
٢.٧	٢.٣	٢.٥	٢.١	١.٣	١.٧	٣.٧	٢.٣	٣	٤.٦	٢.٣	٤.٣

جمهورية العراق وزارة، التخطيط ،اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة العراق والعودة الى المسار التنموي٢٠٢١ ، تموز ٢٠٢١ ، ص٤١.

٦-الهدف الثاني : القضاء التام على الجوع

ثمة تلازم واضح ما بين الفقر والجوع ، ويمكن الجوع مظهراً من مظاهر الفقر ، ويشار الى الجوع وفق اهداف التنمية المستدامة على انه يسعى الى القضاء على جميع أشكال الجوع وسوء التغذية وإلى تحقيق إنتاج غذائي مستدام بحلول عام ٢٠٣٠ وبني هذا الهدف على الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن يتمكّن كل شخص في الدولة من الحصول على ما يكفي من الغذاء الكافي الأمر الذي يتطلب تعزيز الزراعة المستدامة على نطاق واسع ومضاعفة الإنتاجية الزراعية وزيادة الاستثمار، و تشغيل أسواق الأغذية بشكل سليم[١٨].

يشير الجدول (٦) الى بعض مؤشرات هذا الهدف ، ومنه يتضح ان هناك ارتفاعاً في نسبة انتشار نقص التغذية ، اذ ارتفعت من ٢٢.٨% في عام ٢٠١٦ الى ٢٩.٩% في عام ٢٠٢٠ .مع ثبات نسبة الاطفال دون سن الخامسة المصابون بالتقزم وهي في الوقت نفسه مرتفعة بواقع

٢٢.٦% . والشيء نفسه يمن ان يقال عن النسبة المئوية لمرض الهزال الي حافظت على ثباتها بواقع ٧.٤%. اما السمنة وانتشارها فهي مرتفعة واستقرت على ٣٠.٤% خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢٠ .

جدول (٦)

مؤشرات القضاء على الجوع في العراق

المؤشر	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
النسبة المئوية لانتشار نقص التغذية من السكان	٢٢.٨	٢٢.٨	٢٧.٨	٢٧.٧	٢٩.٩
النسبة المئوية لانتشار التقزم عند الاطفال دون سن الخامسة	٢٢.٦	٢٢.٦	٢٢.٦	٢٢.٦	٢٢.٦
النسبة المئوية لهزال الاطفال دون سن الخامسة	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤
انتشار السمنة		٢٣.٨	٣٠.٤	٣٠.٤	٣٠.٤
محاصيل الحبوب طن /هكتار	٢.٢	٢.٢	٣.١	٣.١	٣.١

المصدر : حسن عبد الله احمد، مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في العراق (٢٠١٦-٢٠٢٠)، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط،٢٠٢١،ص١٢.

٧-التباين المكاني في انجاز هذا الهدف على مستوى المحافظات

من خلال معطيات الجدول (٧) يتبن انه لا توجد محافظة من محافظات العراق الثمانية عشر قد حققت نسب انجاز بنسبة ١٠٠% بالنسبة للهدفين ، اما المحافظات التي حققت نسبة (٦٦-٩٩%) على مستوى الهدف الاول فقد كانت ثلاثة محافظة هي السليمانية ، واربيل ودهوك ، اما الهدف الثاني فلم تحقق النسبة الا محافظة واحدة هي اربيل . في حين مثلت المحافظات التي تقع المسار وبنسبة (٥٣-٦٥%) من الانجاز ١١ محافظة هي دهوك ، بغداد ، بابل ، النجف ،

كربلاء ، البصرة ، الانبار، واسط ، صلاح الدين ، ديالى على مستوى الهدف الاول اما على مستوى الهدف الثاني فقد مثلته محافظتين فقط هما ديالى ، وكربلاء.

اما المحافظات التي ابتعدت عن نسبة الانجاز المتمثلة بـ٣٢% فاقل فقد كانت على مستوى الهدف الاول اربعة محافظات هي ذي قار ، المثنى ، نينوى، القادسية ، ميسان، اما الهدف الثاني فقد بلغ عدد المحافظات ١٦ محافظة وهي السليمانية، بابل، نينوى، صلاح الدين، دهوك، ميسان، واسط، النجف، ذي قار، البصرة، بغداد، المثنى ، الأنبار، كركو ، القادسية.

جدول(٧)

نسب الانجاز في تحقيق القضاء على الفقر والجوع في العراق

الهدف	الانجاز ١٠٠%	على طريق الانجاز (٦٦-٩٩%)	على المسار (٥٣-٦٥%)	بعيد عن الانجاز اقل من ٣٢%
الهدف الاول القضاء على الفقر	لا يوجد	السليمانية ، اربيل ،كركوك	دهوك ، بغداد ، بابل ، النجف ، كربلاء ، البصرة ، الانبار، واسط ، صلاح الدين ، ديالى	ذي قار ، المثنى ، نينوى، القادسية ، ميسان
الهدف الثاني القضاء على الجوع	لا يوجد	اربيل	ديالى ، كربلاء	السليمانية، بابل، نينوى، صلاح الدين، دهوك، ميسان، واسط، النجف، ذي قار، البصرة، بغداد، المثنى ، الأنبار، كركو ، القادسية

جمهورية العراق وزارة، التخطيط ،اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة العراق والعودة الى المسار التنموي٢٠٢١ ، تموز ٢٠٢١ ، ص٨٥.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه القضاء على الفقر في القضاء

يعترض تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق وخصوصا في موضوعة القضاء على الفقر جملة تحديات يمكن ايجازها بالاتي :

١-لا يمكن بأي حال من الاحوال تجاهل الخلافات بين النخب السياسية وتأثيرها على اتساع ظاهرة الفقر ، الى جانب طبيعة العلاقة بين الدولة العراقية والمجتمع لفهم الاقتصاد السياسي للعراق ، اذ تحول الخلاف بعد عام ٢٠٠٣ تحول الذكر نحو العنف ، وقد اندلع الصراع بشكل رئيس حول التنافس على السلطة والموارد، ولجأت النخب العراقية الى توظيف الانقسامات العرقية والطائفية بين الجماعات في سعيها وراء السلطة . ومع ذلك، فان الخلاف في البلاد راح ينتقل بشكل متزايد نحو المظالم الشعبية حيال سوء تقديم الخدمات وفساد مؤسسات الدولة ونقص الفرص الاقتصادية، على نحو ما كشفت عنه الاحتجاجات الأخيرة في العراق .فضلاً عن ذلك، فإن الاعتماد على النفط يمثل محركاً قوياً يغذي عامل الهشاشة في العراق وقد عزز الخلافات على جميع المستويات، مما أدى إلى تأجيج التنافس بين النخب وتقويض مساءلة الدولة أمام المواطنين[١٩].

٢-ما تزال القطاعات الاقتصادية التي يتكون منها الناتج المحلي الاجمالي تعاني من التخلخل الواضح ، وغياب واضح لكل من قطاعي الزراعة والصناعة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر اشارت التقديرات الاولية للناتج المحلي الاجمالي للفصل الاول من عام ٢٠٢١ الى ان نسبة مساهمة قطاع الزراعة لا تتجاوز (٢.٨٠%)، والشيء نفسه بالنسبة للصناعة التحويلية في العراق (٢.٢٩%)، ناهيك عن انخفاض مساهمة القطاعات الاخرى[٢٠] ،مما يعني عدم استفادة هذه القطاعات الفائض من الايدي العاملة وتوظيفها بالشكل الصحيح .

٣- تمثل ظاهرة الفساد المالي واحدةً من اهم التحديات التي تواجه بناء الدولة في العراق ، كونه تحول من ظاهرة سلوكية إلى بنية مؤسسية خلال المدة عامي ١٩٩٠- ٢٠٠٣ حيث بدأت بحلول العام ١٩٩١ عملية تحُّول الفساد في العراق من ظاهرة ادارية سلوكية إلى بنية قيمية مؤسسية ، وسرعان ما تحَّولت هذه الظاهرة إلى بنية مؤسسية، يتم ادارتها من أطراف داخل الدولة

العميقة في مؤسسات الدولة والقطاع العام في ظل ظروف الحروب والحصار الاقتصادي. وما ان جاء الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما أعقبها من تدمير البنى التحتية لمؤسسات الدولة العراقية لتزيد الطين بلة بانتشار واسع لهذه الظاهرة في غالبية مؤسسات الدولة العراقي[٢١].

ويمكن الاشارة بهذا الصدد الى مؤشر مدركات الفساد في العالم لمعرفة موقع العراق بالنسبة لهذا المؤشر، اذ يعد العراق من اكثر دول العالم فساداً ، وقد تذيل القائمة في الترتيب ، اذ استحوذ على المرتبة ١٥٧ من اصل ١٨٠ دولة شملها المؤشر لعام ٢٠٢٢[٢٢] .

لذلك يمكن القول كلما كثر الفساد في الدولة وتحول الى ثقافة مقبولة سياسياً واجتماعياً كلما زادت نسبة الفقر في المجتمع .

٤-بروز ظاهرتي العنف والارهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد القت بظلالها على الاداء الوظيفي للدولة ومؤسساتها ، وقد ترتب على هذه الظاهرة تنامي ظاهرة التهجير للسكان ، فقد ازداد عدد اللاجئين في العراق بسبب استمرار الاعمال الحربية بسبب الاحتلال الامريكي وما تبعه من أعمال إرهابية، وتهجير طائفي، ليبلغ عدد اللاجئين العراقيين المسجلين رسميًّا لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العام ٢٠٠٥ نحو (٢٦٢.٢٩٩) لاجئا ، وازداد هذا العدد في العام ٢٠٠٧ ليصل إلى أكثر من مليوني (٢٣٠٩٢٤٥) لاجئا ، ثم تناقص هذا الرقم تدريجيًّا ليصل في عام ٢٠١٨ إلى (٣٧٢.٣٤٢) لاجئا[٢٣].

٥- في كل الدول التي تشهد استقرارا اقتصاديا سواء كانت متقدمة او نامية ، اعطت للقطاع الخاص اهتماماً وحيزاً في سياساتها الاقتصادية ، اذ تشير الكثير الدراسات على العلاقة الإيجابية والقوية بين النمو الاقتصادي، والقطاع الخاص ، وإن نمو الانتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة ، ومع التحولات التي حدثت في السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو السوق، فإن ذلك عزز الاعتماد الكبير على القطاع الخاص، والشروع في عمليات تنفيذ برامج الخصخصة بشكل واسع، ما أدى إلى زيادة نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات من ناحية، وإلى زيادة نسبة

الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى. فضلًا عن ذلك فقد عزز هذا التوجه زيادة الاستثمارات الخارجية في عدد من الدول؛ نظراً لكفاءة استثمارات القطاع الخاص وإنتاجيتها، مقارنة مع إنتاجية استثمارات القطاع العام. وتؤكد بعض الدراسات أن التأثير الإيجابي الاستثمارات القطاع الخاص في النمو، يفوق بأكثر من مرة ونصف تأثير الاستثمارات العامة. وهذه تؤكد درجة ارتباط استثمارات القطاع الخاص باستدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات التي تتمتع بالبيئة المناسبة لإسهام في عملية التنمية المستدامة[٢٤].

وعند الرجوع للعراق نجد ان دور القطاع الخاص في مجمل التنمية الاقتصادية ما يزال متواضعا وغير استراتيجياً ان لم نقل غائباً ، بدليل الانحراف الجسيم في مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت ، وتميزت سياسة الاستثمار في القطاع الخاص بانعدام المرونة ، وافتقدت إلى التنوع واستمرت في اعتماد أنماط تقليدية، لاسيما نمط الإنتاج كثيف العمالة / قليل رأس المال، فضلاً عن محدودية دور القطاع الخاص في التشغيل، في ظل الظروف غير المؤاتية لبيئة العمل وتدني مستوى الاجور. ناهيك عن غيابه عن المشاركة في الفعاليات البيئية والمساهمة في التمية المستدامة[٢٥].

٦-الاخفاق الحكومي في معالجة الفقر رغم وضع العديد من الاستراتيجيات لذلك ، اذ نلحظ تخللها بعض الثغرات التي كانت من أهم آثارها هو التخلف من تحقيق الأهداف المطلوبة و من ابرز نقاط الاخفاق هي بينها الآتي:

١-تميزت الشبكة الاجتماعية بالطابع البدائي، وذلك لأنها تقوم على معالجة آثار الفقر دون معرفة الأسباب الحقيقة له والتعرف على مشاكله.

٢-ان أغلب الفئات المستهدفة في الشبكة الاجتماعية ليس من الفقراء، ووجود أعداد كبيرة وهمية مشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية حتى اصبحت إحدى واجهات الفساد المالي والإداري في العراق.

٣-يعاني نظام البطاقة التنموية من بعض المشاكل ومن أهمها عدم الانتظام ولاسيما بعد احتلال العراق، وكذلك بعدم العدالة ، كونها تقدم لكافة شرائح المجتمع الفقيرة وغير الفقيرة، لذلك فهي بحاجة إلى تخصيصها وتوجيهها نحو الفئات الفقيرة وضمان انسياب موادها وتحسين نوعيتها.

٤- على الرغم من ان الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر كان احد أهدافها اساسية ومهمة، إلاّ انها اخفقت في تحقيق الاهداف ، ذلك بسبب التلكؤ في بعض الوزارات من جهة وقلة التخصيصات من جهة أخرى، الامر الذي اثر وبشكل مباشر على تحقيق الاهداف[٢٦] .

المبحث الرابع : الحلول التي يمكن من خلالها القضاء على الفقر في العراق

ان تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في العراق ولجميع مؤشراتها ومنها القضاء على الفقر يتطلب التعاون الكثيف ما بين جميع مؤسسات الدولة وتعزيز العلاقة التكاملية فيما بينها والا تصبح عملية تحقيقها صعبة للغاية ، ومن وجهة نظر الباحثة تتمثل الحلول التي يمكن ان تسهم في الحد من مشكلة الفقر بالاتي :

١-تعتقد الباحثة بأن الاستراتيجية الموضوعة من قبل جمهورية العراق ممثلة بوزارة التخطيط ، والبنك الدولي للتخفيف من الفقر في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٢ ،هي استراتيجية ناجحة وضرورة تبينها ، كونها تتصف بأنها متعددة القطاعات ومستندة إلى الأدلة، وتظهر في الوقت نفسه على انها عملية تشاورية وتشاركية بين جميع الوزارات المعنية في العراق، من اولوياتها تحسين فرص وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة بما في ذلك النساء والأطفال، فضلاً عن توفير آليات الحماية الاجتماعية المستدامة للفقراء التي من شأنها المساهمة في بناء رأس المال البشري الكلي. وتتميز بكونها مكملة لاستراتيجيات وخطط العراق الجارية ومتوافقة معها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، رؤية العراق [٢٧].

٢-القضاء على البطالة وهذا مر مهم جداً من اجل تطبيق أي استراتيجية للقضاء الفقر في العراق ، و يجب أن تنطلق من أسس رصينة تأخذ بنظر الاعتبار معالجة الأسباب البنيوية للبطالة، ومعالجة أسباب نقص العمل للقوى العاملة، وتنويع الاقتصاد العراقي ليمتد إلى قطاعات

كثيفة الأيدي العاملة. ويجب أن تستهدف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفئات ذات الدخل المنخفض، وتوفير فرص عمل اقتصادية للمناطق الريفية الفقيرة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لتحقيق تنمية شاملة لجميع أبناء المجتمع العراقي[٢٨].

٣-ضرورة تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي ومعالجة التفاوت الكبير بين القطاعات البنيوية في العراق ، وعدم الاعتماد المفرط على القطاع النفطي ، فالى جانب اهميته في التصدي للازمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي ويبعده عن الخطر المحدق به ، يمكن الدولة من ايجاد فرص عمل في القطاعات غير النفطية لاسيما وان هذه القطاعات رائدة وفاعلة اذا ما كانت هناك رغبة جادة من قبل صانع القرار السياسي .

٤-تحقيق الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص وهي عبارة تعاقد بين القطاعين العام والخاص أهدافه واضحة أذا يسهم القطاع الخاص في تقديم خدمات للمجتمع متماثلة مع خدمات القطاع العام تهدف الشراكة بين القطاع العام والخاص:

أ-فعيل القطاع الخاص يعمل على تصحيح مسار الوضع ألاقتصادي.

ب-يمكن لهذه الشراكة تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة .

ت -يسهم القطاع الخاص في التخفيف من الأعباء التمويلية للحكومة وخاصة المشاريع الخدمية مثل مشاريع البنى التحتية.

ث-من شأن هذه الشراكة خلق فرص عمل ومن ثم استيعاب عدد اكبر من الايدي العاملة الفائضة عن الحاجة وبالتالي التخفيف من مشكلة البطالة[٢٩].

٥-السعي نحو خلق وظائف جديدة ، ودعم حقيقي للاشخاص الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر عن طريق التعليم والتدريب بحيث يصبحون ناجحين في سوق العمل .

٦-دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.وضع أنظمة بسيطة للشركات لكي تعمل لكن في الوقت نفسه تضمن بأنّها مسؤولة مع ع لّامها عن البيئة وتتفادى الصراعات البيئيّة[٣٠].

الاستنتاجات

توصلت الباحثة من خلال سير البحث الى جملة من الاستنتاجات ابرزها :

١-اضحت التنمية المستدامة مطلبا اسياسيا بالنسبة لدول العالم اجمع ،وهي تسعى جاهدةً لتحقيق اهدافها السبعة عشر خلال المدة من ٢٠١٥-٢٠٣٠ .

٢-تمثل التنمية المستدامة في الوقت الحاضر طوق النجاة من الفقر بكل ابعاده ، كونها تجعل من الانسان حراُ وعزيزاُ وبإمكانه تحقيق كل ما يصبو اليه في ضوء الموارد الطبيعية.

٣-لم يحرز العراق أي تقدم في مجال القضاء على الفقر حتى كتابة هذا البحث ، فمازال الفقر ينتشر في اغلب الفئات الاجتماعية وما بين الحضر والريف ، يقابل ذلك ما يزال العراق هي الادنى ما بين دول المنطقة في خلق فرص العمل اللائق ، ناهيك عن انشار البطالة وخصوصا بين الخريجين .

٤-يتعرض القضاء على الفقر في العراق جملة من التحديات تتمثل في الاخفاق الحكومي في تبني استراتيجيات حقيقية للقضاء على الفقر ، وانعدام الاستقرار السياسي وسيادة الفساد بين مؤسسات الدولة ، والاعتماد المفرط على القطاع النفطي.

٥-ما من شك ان القضاء من الفقر يتطلب جهوداً كبيرة من الدولة تتمثل بتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد القطاع النفطية وتحقيق شراكة قوية، واشراك القطاع الخاص الذي لا يمكن تجاهل دوره في خلق فرص عمل جديدة.

٦-ان الحلول التي تم تضمينها في المبحث الرابع من وجهة نظر الباحثة يمكن ان تكون مقترحات جيدة تسهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة الاول المتمثل بالقضاء على الفقر في العراق .

الهوامش:

(١) علي مهدي داود سلمان الربيعي ، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان اسيوية مختاره ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٩ ، ص٣٣.

(٢) Michal Allaby :Dictionary of Ecology , Oxford university , ٢٠٠٥ , p.٦١٢.

(٣) Pezzey : sutainability – An interdis ciplinary Guide Environment values , USA , ١٩٩٢ , P.٣٢٣.

(٤) حنان عبد الخضر هاشم ، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق : ارث الماضي وضرورات المستقبل ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، المجلد (١) ، العدد (٢١) ، ٢٠١١ ، ص١٠٣ .

(٥) عبد السلام اديب ، ابعاد التنمية المستدامة ، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي ، المغرب ، ٢٠٠٢ ، ص٣ .

(٦) ايوب انور حمد سماقة بي ، البيئة والتنمية المستدامة – تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع اشارة خاصة الى محافظة اربيل ، ط١ ، التفسير للنشر والاعلان ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٣.

(٧) حنان عبد الخضر هاشم ، مها علاوي راضي ، سبل مواجهة الفقر واثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٨،العدد ٢٥، ٢٠١٢، ص١٨٢.

(٨) رعد سامي عبد الرزاق التميمي ، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٦ ، ص٢٩.

(٩) عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية دراسات في التنمية العربية – الواقع والتحديات ، ط١، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٨ ، ص٢٤١ .

(١٠) نزار ذياب عساف ، مهى خالد شهاب ، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد(٨)، العدد(٣)، ٢٠١٨، ص٢٧٠-٢٧١.

(١١) وفاء كاظم عباس الشمري، محمد جواد شبع ،تحليل مكاني استراتيجي للتخفيف من الفقر في العراق، مجلى مداد الاداب ، الجامعة العراقية ، العدد الخاص بالمؤتمرات ٢٠١٩-٢٠٢٢ ، ص٥٥٧.

(١٢) حنان عبد الخضر هاشم، مها علاوي راضي ، مصدر سابق، ص١٦٨.

(١٣) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الدليل الوطني للبيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة ،قسم إحصاءات التنمية البشرية، ٢٠١٩ ، ص٧.

(١٤) جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة العراق والعودة الى المسار التنموي ٢٠٢١، تموز ٢٠٢١ ، ص٣٧.

(١٥) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الدليل الوطني للبيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة ،مصدر سابق، ص١١.

(١٦) جمهورية العراق وزارة، التخطيط ،اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة العراق والعودة الى المسار التنموي ٢٠٢١، مصدر سابق ، ص٣٨.

(١٧) جمهورية العراق وزارة، التخطيط، المستقبل الذي نصبو اليه رؤية العراق للتنمية المستدامة في عام ٢٠٣٠، ٢٠١٩، ص١٤.

(١٨) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التقرير الاخصائي لاهداف التنمية المستدامة ، قسم احصاءات التنمية البشرية ، ٢٠٢٠ ، ص١٢ .

(١٩) مجموعة البنك الدولي ، النهوض من واقع الهشاشة مذكرة اقتصادية حول التنويع و النمو في العراق ، ٢٠٢٠ ، ص٤.

(٢٠) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التقديرات الاولية للناتج المحلي الاجمالي للفصل الاول من عام ٢٠٢١، ص٦.

(٢١) خضير عباس أحمد النداوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي، ورقات تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٧ ديسمبر/ كانون الاول ٢٠٢٠ ، ص١٣.

(٢٢) https://www.transparency.org/en/cpi/٢٠٢٢

(٢٣) خضير عباس أحمد النداوي، مصدر سابق ، ص١٤.

(٢٤) حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية(annd)، بيروت ، ص٦.

(٢٥) جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤-٢٠٣٠ ، نيسان ، ٢٠١٤، ص٤٧-٤٨.

(٢٦) علي عبدالهادي سالم، أحمد حميد حمادي ، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٧ ، العدد ١٣، ٢٠١٥ ، ص١٧١-١٧٢.

(٢٧) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، البنك الدولي ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق٢٠١٨-٢٠٢٢، كانون الثاني ،٢٠١٨، ص د-هـ.

(٢٨) حنان عبد الخضر هاشم، مها علاوي راضي، مصدر سابق، ص١٨٠.

(٢٩) شيماء متعب كتونا لظالمي ، التحليل الجغرافي السياسي لانعكاسات تضخم السكان النشطين اقتصادياً في العراق ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، ٢٠٢١، ص١٦٠-١٦١.

(٣٠) منظمة إنقاذ الطفولة ، تقرير مجموعة الخبراء حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، بيرو، ٢٠١٣، ص١٣.